مذكـــرة إخباريـــــة
حول نتائج بحوث الظرفية المتعلقة بإنجازات الفصل الأول لسنة 2011
وتوقعات الفصل الثاني لسنة 2011

تهم بحوث الظرفية الاقتصادية المنجزة دوريا من طرف المندوبية السامية للتخطيط، والتي تستقى نتائجها من تصريحات مسؤولي المقاولات، قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والأشغال العمومية والمعادن والطاقة. وقد أنجزت أشغال تجميع المعطيات في الفصل الثاني من سنة 2011 قصد رصد التطور الحاصل في إنتاج هذه القطاعات خلال الفصل الأول لسنة 2011 مقارنة مع الفصل السابق، وكذا التوقعات الخاصة بالفصل الثاني لسنة 2011. ويستخلص من هذه البحوث النتائج التالية:

1. المنجزات خلال الفصل الأول من سنة 2011

تبين نتائج هذه البحوث أن قطاع البناء والأشغال العمومية قد عرف تحسنا طفيفا خلال الفصل الأول لسنة 2011 مقارنة مع الفصل السابق، حيث أن 40% من مسؤولي المقاولات صرحوا بارتفاع الإنتاج، و 33% باستقراره و 27% بانخفاضه. ويعزى هذا التحسن حسب نفس المسؤولين إلى التطور الإيجابي الذي تكون قد سجلته بالأساس أنشطة الأشغال العمومية، وخاصة "انجاز الطرق والملاعب الرياضية" و"أشغال نجارة الخشب والمواد البلاستيكية" و" إنجاز الشبكات".

كما عرف قطاعي الطاقة والمعادن، حسب تصريح أرباب المقاولات، تحسنا في الإنتاج خلال الفصل الأول لسنة 2011، نتيجة الارتفاع الحاصل في إنتاج "تكرير البترول" بالنسبة لقطاع الطاقة، وفي إنتاج "المعادن غير الحديدية" بالنسبة لقطاع المعادن.

وفيما يخص قطاع الصناعة التحويلية، فقد شهد الإنتاج، حسب تصريح رؤساء المقاولات، نموا ضئيلا خلال الفصل الأول لسنة 2011 مقارنة مع الفصل السابق. ويعزى هذا التحسن بالأساس إلى الارتفاع في الإنتاج الذي يكون قد سجل على صعيد أنشطة "المنتوجات الكيماوية والشبه كيماوية" و"منتوجات النسيج وصناعة الملابس المنسوجة" و"منتوجات مستخرجة من تحويل معادن المحجرة".

وفيما يتعلق بوضعية دفتر الطلب خلال الفصل الأول لسنة 2011 مقارنة مع الفصل السابق، صرح جل مسؤولي مقاولات قطاعي الطاقة والمعادن و68% من مسؤولي مقاولات قطاع الصناعة التحويلية و59% من مسؤولي مقاولات قطاع البناء والأشغال العمومية أنها في مستوى عادي. في المقابل، اعتبر هذا المستوى ضعيفا من طرف 25% من مسؤولي مقاولات قطاع الصناعة التحويلية و32% من مسؤولي مقاولات قطاع البناء والأشغال العمومية.

وفيما يخص الشغل، توضح نتائج البحث أن عدد المشتغلين في قطاع المعادن يكون قد عرف، ارتفاعا خلال الفصل الأول لسنة 2011 مقارنة مع الفصل السابق، بينما يكون هذا العدد قد عرف شبه استقرارا في قطاع الصناعة التحويلية، وانخفاضا في قطاعي الطاقة والبناء والأشغال العمومية.

من جهة أخرى، تبين نتائج البحث أن نسبة قدرة الإنتاج غير المستعملة للمقاولات خلال الفصل الأول لسنة 2011، تكون قد بلغت 31% في قطاع البناء والأشغال العمومية و21% في قطاع الصناعة التحويلية و 13% في قطاع المعادن و11% في قطاع الطاقة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تتراوح ما بين 9% على مستوى "الملابس ما عدا الأحذية" و41% على مستوى "الخشب ومواد من الخشب أو القصب والتأثيث".

2.التوقعـــــات الخاصة بالفصل الثاني لسنة 2011

فيما يخص التوقعات الخاصة بالفصل الثاني لسنة 2011، فمن المنتظر أن يعرف قطاع البناء والأشغال العمومية تحسنا، حيث أن 50% من رؤساء المقاولات يتوقعون ارتفاعا في الإنتاج و44% يتوقعون استقراره، فيما يتوقع 6% منهم انخفاضه.

كما تشير التوقعات الخاصة بقطاع الصناعة التحويلية، حسب تصريحات مسؤولي المقاولات، إلى أن الإنتاج سيعرف ارتفاعا خلال الفصل الثاني لسنة 2011 مقارنة مع الفصل السابق. وقد يهم هذا التحسن بالأساس "الصناعات الغذائية" و"المنتجات الكيماوية والشبه كيماوية" و"منتجات مستخرجة من تحويل معادن المحجرة".

ومن جهة أخرى، يتوقع مسؤولي مقاولات قطاع المعادن ارتفاعا في الإنتاج، وذلك بفضل الارتفاع المزدوج المتوقع في إنتاج "المعادن الحديدية" و"المعادن غير الحديدية". في حين، سيعرف قطاع الطاقة تراجعا في الإنتاج، بفعل الانخفاض المتوقع في أنشطة "تكرير البترول".

و فيما يخص التشغيل، فان مسؤولي المقاولات يتوقعون، بالنسبة للفصل الثاني من سنة 2011، ارتفاعا في عدد اليد العاملة المشتغلة في قطاعي الطاقة والبناء والأشغال العمومية. بينما ينتظر أن يسجل انخفاض في قطاع المعادن وشبه استقرار في قطاع الصناعة التحويلية .